الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائنا بقدر والمعنيان
متحدان واجاب السعد بان الشيء اسم للموجود او مقيد به فلا يرد
انه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم
التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول
يفيد ان كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده ان
كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول اعم منه في
الثاني مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض
زيادة وح فجعل الجملة صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الشرح قوله
وفي الرفع ايهام كون الفعل الخ انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل
كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا
وبقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشرح قوله لكونه غير مخلوق اي له
تعالى وهذا مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية
والشر قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب
اي لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة
الاكثر والوجه اعتباره مرجحا او مرد الرد وايضا ان ايهام الوصفية
حاصل مع النصب ايضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء
منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل
شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل
لجواز الدلالة المتاخر عليه وح لا مرجح للنصب وقد يدفع بان احتمال
الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع قوله ومنهم
اي من اجل ان الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وهي
الرفع اي لتاتي الوصفية التي بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضي
انهم فعلوا في الزبر اي صحف الاعمال كل شيء مع انهم لم يفعلوا فيها شيئا

اي جعل خلقناه هو الخبر والثاني جعل بقدر هو الخبر

اذ

٩٤

اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة
فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا للشيء
لان المعنى ح فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهو معنى مستقيم
قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة
الرفع اذ المراد فيه ان كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم
بحيث لا يغادر منه صغيرة ولا كبيرة كما في اية وكل صغير وكبير مستطر
قوله وان تلا المعطوف اي غير المفصول باما اما المفصول
بها نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب
مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع
قوله جملة ذات وجهين يعني اسمية الصدر فعلية العجز كما
في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو
ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو ابوه غلامه منطلق
في قولنا زيد ابوه غلامه منطلق قوله بشرط ان يكون في الثانية
الخ هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته ح
تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما
ذكر مبني على عود الضمير الثاني الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده
الى الثاني لان المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره
هنا من المقال قوله او عطفت بالفاء من هذا العطف خرازه م
ولم قال او عطف بالفاء او قال او تكون الثانية معطوفة بالفاء
لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها لافادتها السببية
تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير قوله لان في كل منهما م
مشاكلة ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترجيح
النصب على امر بالمشاكلة شرح الجامع قوله مشاكلة اي للمعطوف

Copyright © King Saud University